

تحرك عاجل

الإمارات تحتجز ثلاثة لبيين، ومخاوف من تعرضهم للتعذيب

في سبتمبر/أيلول 2014، اعتقلت السلطات الإماراتية لبيين اثنين وهما معاذ محمد الهاشمي وعادل رجب ناصف في حين اعتقل الليبي الثالث وهو عيسى المناع يوم 12 مارس/ آذار 2015 أو نحو ذلك. وتعرض المعتقلون الثلاثة إلى الاخفاء القسري، وهم يواجهون خطر التعذيب أو المعاملة السيئة.

اعتقل معاذ محمد الهاشمي الهراوي البالغ من العمر 27 عاماً يوم 28 سبتمبر/أيلول عندما كان في زيارة إلى الإمارات بغية تجديد إقامته التي كانت على وشك الانتهاء على أن يعود إلى ليبيا في اليوم التالي. وقيل لعائلته في ليبيا إن ثلاثة أو أربعة مسؤولين أمنيين اقتادوه من مقهى ارتاده.

أما عادل رجب ناصف البالغ من العمر 45 عاماً فإنه كان يعيش مع أسرته في مدينة دبي، واعتقل يوم 20 سبتمبر/أيلول أو نحو ذلك عندما كانت أسرته في زيارة إلى مدينة طرابلس. واحتجز كذلك ليبي ثالث وهو عيسى المناع البالغ من العمر 65 عاماً.

ولم تكشف السلطات الإماراتية عن أي معلومة بشأن أماكن احتجاز رجال الأعمال الليبيين الثلاثة أو بشأن اعتقالهم. وقد تعرض الرجال الثلاثة للإخفاء القسري وهو جريمة بمقتضى القانون الدولي.

يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو باللغة الإنجليزية أو بلغتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات الإماراتية لكشف أماكن اعتقال الرجال الثلاثة (مع ذكر أسمائهم) وتبيان سبب احتجازهم؛
- للإعراب عن القلق بشأن الإخفاء القسري للرجال الثلاثة، وحث السلطات الإماراتية على توجيه لهم تهمة جنائية معترف بها دولياً أو الإفراج عنهم فوراً؛
- لحث السلطات الإماراتية على ضمان عدم تعرض الرجال الثلاثة للتعذيب أو سوء المعاملة، والسماح لهم بالاتصال فوراً بذويهم، ومحاميهم الذين يختارونهم بمحض إرادتهم وتقديم أي مساعدة طبية قد يحتاجون إليها.

ويرجى أن تبتعثوا بمناشداتكم قبل 13 مايو/أيار 2015 إلى:

وزير الداخلية

الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية

مدينة زايد الرياضية، شارع الخليج العربي، بجانب مسجد الشيخ زايد

أبوظبي

صندوق بريد: 398

الإمارات العربية المتحدة

فاكس: +971 2 4415780 / +971 2 4022762 / +971 2 4414938

بريد إلكتروني: moi@moi.gov.ae

تويتر: @SaifBZayed

طريقة المخاطبة: سمو الشيخ

ولي عهد أبوظبي

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة
ديوان ولي العهد
شارع الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود
صندوق بريد: 124
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة
فاكس: +971 2 668 6622
تويتر: @MBZNews
طريقة المخاطبة: صاحب السمو

وابعثوا بنسخ إلى:
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
وزارة شؤون الرئاسة
شارع الكورنيش
أبوظبي
صندوق بريد: 280
الإمارات العربية المتحدة
فاكس: +971 2 622 2228
بريد إلكتروني: ihtimam@mopa.ae

وابعثوا بنسخ أيضاً إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إرفاق العناوين الدبلوماسية الواردة فيما يلي:

الاسم، العنوان 1، العنوان 2، العنوان 3، رقم الفاكس، البريد الإلكتروني، طريقة المخاطبة.
كما يرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل

الإمارات تحتجز ثلاثة ليبينين، ومخاوف من تعرضهم للتعذيب

معلومات إضافية

اعتقلت السلطات الإماراتية عشرات الأجانب خلال السنوات الأخيرة. وتعرض العديد منهم إلى الإخفاء القسري، واحتجزهم مسؤولون أمنيون يرفضون الاعتراف باحتجازهم في أماكن سرية، كما يرفضون إعطاء أي معلومات لعائلاتهم بشأن أسباب احتجازهم أو أماكن اعتقالهم، أو الظروف التي يعيشون فيها. ورفضت السلطات الإماراتية السماح لهم بتوكيل محامين عنهم. ومثل هذه المعاملة تنتهك القوانين الإماراتية كما تنتهك القوانين الدولية. ولقد وُضِع الكثير من المعتقلين في الحبس الانفرادي، كما زعموا أنهم تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة خلال التحقيق.

واعتقل 10 رجال ليبينين آخرين على الأقل في شهر أغسطس/ آب وشهر سبتمبر/أيلول 2014 إذ تعرضوا للإخفاء القسري. وأُفرج عن أربعة رجال في ديسمبر/كانون الأول (انظر التحرك العاجل 236/14)

وقالت مقررّة الأمم المتحدة الخاصة المعنية باستقلال القضاء والمحامين، غابريلا نول، عقب زيارة دولة الإمارات العربية في فبراير/شباط 2014 إنها لم يُسمح لها بزيارة السجون كجزء من مهمتها لتقصي الحقائق في هذا البلد. وأضافت خلال مؤتمر صحفي أنها لم يُسمح لها أيضاً بالالتقاء ببعض المحتجزين، لكنها حصلت على معلومات وأدلة موثوق بها تفيد بأن السلطات الإماراتية احتجزت أشخاصاً وهم معصوبو العيون؛ إذ اقتيدوا إلى أماكن مجهولة ولم يُسمح لهم بالاتصال بالعالم الخارجي، وذلك بدون صدور أي مذكرة قضائية في حقهم. وأحياناً قد تصل مدد الاحتجاز لشهور. ودعت مقررّة الأمم المتحدة الحكومة الإماراتية للتحقيق بشكل مستقل في مزاعم التعذيب.

وفي 16 فبراير/شباط 2015، قالت صحيفة ذا ناشيونال الحكومية إن الحكومة الإماراتية اعتمدت 36 توصية أوصى بها قسم حقوق الإنسان في وزارة الخارجية، وذلك بعدما درس التقارير الدولية بشأن سجل حقوق الإنسان في البلد. وأضافت الصحيفة على موقعها في الإنترنت أن إحدى التوصيات كانت تقضي بإنشاء لجنة مستقلة لمراجعة جميع المزاعم المتعلقة بالتعذيب. غير أن التقرير المشار إليه اختفى من موقع الصحيفة في اليوم التالي بعد نشره، وهذا أمر غير مشجع.

ووثقت منظمة العفو الدولية في تقريرها الذي يحمل عنوان "لا توجد حرية هنا- إسكات المعارضة في الإمارات العربية المتحدة" الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 حالات احتجاز مواطنين أجانب. [/https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/0018/2014/ar](https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/0018/2014/ar)

الأسماء: معاذ محمد الهاشمي، عادل رجب ناصف، عيسى المناع

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 74/15 رقم الوثيقة: MDE 25/1319/2015 تاريخ الإصدار: 1 أبريل/ نيسان 2015